

# المؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية الإجتماعية في السودان

إعداد : د.وداد إبراهيم حسن خليل

الحمد لله القائل " مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ " النحل ٩٧ . والصلاة والسلام على رسولنا الكريم الذي وضح بالقول والفعل أن اليد العليا خير واحبُّ الى الله من اليد السفلى .

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية علم إجتماع التنمية الذي يهدف لإقناع المخططين في مجالات السياسة والإقتصاد بأهمية الفهم الاجتماعي للنظم الاجتماعية والثقافية وإعتبارها في رسم الخطط والبرامج الاقتصادية وضرورة إشراك الباحثين في علم الإجتماع لإنجاح مهامهم.

وفي السودان في إطار إهتمام الدولة بالإنسان تعمل العديد من الوزارات في مجال التنمية الإجتماعية وتسعى لإحكام التنسيق بينها ومع الجهات الطوعية والدولية والجهات ذات الصلة لتلبية إحتياجات المواطنين وترقية أوضاعهم وصولاً للتنمية الاجتماعية المرجوة .

والجدير بالذكر إن مصطلح تنمية المجتمع قد ظهر في بداية النصف الثاني من القرن العشرين بعد تجارب ناجحة في بعض دول آسيا وأفريقيا تبنتها وكالات الأمم المتحدة ، وبإشرافها نشأ مشروع تنمية المجتمع بريفي الخرطوم بقرار من مجلس الوزراء عام ١٩٦١م في ثمان قرى و تطور وانتشر في مناطق غرب وشرق النيل ومنطقة ما بين النيلين بعدد (١١٤) مركزاً اجتماعياً بالإضافة إلى العديد من الأنشطة بالمناطق مثل حملات النظافة - حفر الآبار - تدريب القيادات ... الخ .

مفهوم وتعريف التنمية الاجتماعية : -

التنمية مصطلح ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهي مفهوم نسبي ، وتطور المفهوم من ارتباطه بالنمو الاقتصادي الى تحقيق رفاهية الفرد والعدالة في التوزيع ومشاركة المواطنين في التنمية وتوفير حقوق الإنسان الذي هو هدف التنمية ووسيلتها .

وفي التسعينات ظهر مصطلح التنمية المستدامة ويعني "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون ان تعرض للخطر قدرة اجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم" . وتتضمن الجانب الاجتماعي الذي يعني تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والمسئولية والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية .

وقد عرف د. يوسف شنان التنمية بأنها التطوير الشامل والجزري الهادف والمستمر لحياة المواطن الإنسان ، كما عرف د. ابو القوي التنمية الاجتماعية بأنها إحداث تغيير اجتماعي قد يكون ماديا يسعى الى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع ، وقد يكون معنوياً يستهدف تغيير اتجاهات الناس وقيمهم ، أي ان هدف برامج التنمية الاجتماعية هو التطوير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي والتعليمي .. للناس في بيئاتهم سواء كان هؤلاء الناس أفراد او جماعات او مجتمعات ، وهذا التطوير هادف ومقصود يتم وفق خطة موضوعة ومدروسة نتيجة لإدخال عوامل تغييرات معينة ، ويقدر القائمون بتخطيط مشروعات التنمية والمشرّفون تنفيذياً عليها بان التنمية سوف تؤدي الى إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب .

وقد وضح د. إبراهيم عبيد الله ان الصيغة الإسلامية للتنمية تؤكد أنها تنمية شاملة ومتوازنة غايتها الإنسان ليكون بحق خليفة الله في أرضه ، لأنها تتضمن كافة الاحتياجات البشرية من مأكّل ومشرب وملبس ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحرية عقيدة ، فهي لا تقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة

الخبز ، كما لا تقبل تنمية اشتراكية تضمن لقمة الخبز ولا تضمن حرية التعبير ، أي أنها تهتم بالجانبين المادي والروحي وتهدف لرفي الإنسان ، فهي مواجهة صريحة لأسباب التخلف وتغيير جذري في نظم الإنتاج وأساليبه وطرائقه .

ويؤكد ان التنمية عملية قومية مقصودة تنفذ بمساعدة المجتمع المحلي وتستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعية جديدة أو إعادة توجيه القوى الاجتماعية وتنشيطها وتهيئة الظروف للتغيير الاجتماعي الذي يحدث التنمية ، ويضيف أنها لا تعني باكتشاف أفضل ما في النفس البشرية من طاقات فحسب بل تعني أيضاً بتقويم اعوجاجها" .

ويتضح من ذلك ان التنمية إضافة اجتماعية ونفسية بقدر ما هي إضافة مادية أو آلية ، وإن الاتجاه السياسي للدولة وما يرتبط به من سياسات وخطط هو الموجه للتنمية الاجتماعية .

ويعتبر د. وترستون ان الدولة الحديثة قد بدأت فعلياً في التخطيط للتنمية اذا بذلت حكومتها جهوداً واعية ومستمرة لزيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي وعملت على تغيير المؤسسات التي تقف عقبة دون تحقيق أهداف التنمية .

ومن المهم القول إن مستوى الرفاهية يعتمد على استخدام الدخل وليس على حجم الدخل ، لذلك فالتنمية البشرية ينبغي ان تسبق التنمية الاقتصادية ، ويدعم ذلك قول جون إستيورات ميل انه لا مجال لوجود تطور اجتماعي في المجتمع ما لم يكن هناك تغيير جذري في طرق تفكير المواطنين فيه .

**مجالات التنمية الاجتماعية : -**

**أولاً : مجال التعليم وعلاقته بالتنمية : -**

يتوقف بناء الأمم وتقدمها على تنمية الموارد البشرية فهي من أهم موارد الإنتاج ، ويعمل التعليم على تزويد الفرد بالمعارف والقيم وعلى صياغة العقول المبتكرة والتي تترجم مظاهر الحياة لسلوك ينتقل من جيل لآخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

كما تأتي أهميته في التغلب على العوائق الثقافية فهو إستثمار يؤدي لحسن استغلال ثروات الدولة وتقدمها .

#### ثانيا : مجال الصحة وعلاقته بالتنمية : -

الرعاية الصحية حق من حقوق الإنسان واستثمار بشري في العملية الإنتاجية ، لذلك الاهتمام بالخدمات الوقائية وتوفير الخدمات التي تؤثر على صحة أكبر عدد من المواطنين مفيد لعملية التنمية ، فالإنفاق على الصحة يعتبر رأس مال مستثمر وليس نفقات استهلاكية ، والتثقيف الصحي عبر وزارات التعليم والصحة والإعلام يدفع بعملية التنمية للإمام .

#### ثالثا : مجال العمالة : -

إن العلاقة طردية بين كفاءة العنصر البشري وتنمية وتقدم الدولة ، والعمل من الاحتياجات الهامة للإنسان حتى يتمكن من إشباع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، كما إن توفير فرص العمل لكل مواطن والتدريب والتخطيط للقوى العاملة لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتحديد إحتياجات كل جهة ضرورة لاستدامة التنمية .

#### رابعا : الإسكان وعلاقته بالتنمية : -

المسكن من الاحتياجات الضرورية للإنسان ويشبع المسكن المناسب مجموعة من الاحتياجات الصحية والاجتماعية والنفسية ، وتؤكد الدراسات وجود علاقة بين السكن المناسب وارتفاع معدل الإنتاج .

#### خامسا : مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية : -

#### الخدمات الاجتماعية والتنمية : -

تقابل الأفراد والجماعات والمجتمعات مشكلات مختلفة ترجع لعوامل ذاتية او بيئية ، ويعزي معظمها الي سوء تكيف الفرد مع نفسه او بيئته الخارجية ، ولسوء التكيف اثر في معدل الإنتاج .

ومن تعريفات مهنة الخدمة الاجتماعية إنها "المساعدة المهنية للناس لإشباع احتياجاتهم وتمكينهم من أداء وظائفهم الاجتماعية على أحسن وجه ممكن" ، وهي نظام يساعد الأنظمة الاجتماعية الأخرى الصحية والثقافية والاقتصادية على أداء

وظائفها من خلال طرقها وأهمها طريقة خدمة الفرد ، خدمة الجماعة ، وتنمية المجتمع .

إن معدل التنمية الاجتماعية يتوقف لحد كبير على مستوى الثقافة ودرجة التعليم والوعي في المجتمع .

المؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية على المستوى الإتحادي : -  
ولما كان لكل من المجالات اعلاه مؤسسات متخصصة مثل التعليم العام ،  
العالي ، والصحة ، التخطيط العمراني ، ووزارة الرعاية الاجتماعية وشئون  
المرأة والطفل نأخذ الأخيرة كمثال كوزارة إتحادية معنية بالتنمية الاجتماعية .

#### (أ) إختصاصات الوزارة : -

١. وضع السياسات والخطط والبرامج المنظمة لأنشطة المعاشات والتأمينات الاجتماعية والصحية والزكاة والتكافل على المستوى القومي .
٢. المساهمة مع الولايات في وضع السياسات السكانية وتنظيم الأسرة .
٣. دراسة الآثار الناجمة عن تنفيذ المشروعات الاستراتيجية والسياسات القومية في المجالات الاجتماعية .
٤. الإشراف على برامج مكافحة الفقر والبرامج المتعلقة بالتكافل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الولايات .
٥. وضع السياسات العامة في مجال المرأة والأسرة والنشاط النسوي .
٦. وضع الخطط والبرامج في مجال الرعاية الاجتماعية للامومة والطفولة على المستوى القومي .
٧. إقتراح مشروعات القوانين القومية المنظمة لشئون المرأة والأسرة والطفولة وحماية الامومة والطفولة وتعزيز دور المرأة .
٨. الإشراف على التنظيمات والمنظمات والهيئات والاتحادات القومية في مجال المرأة والطفل .

#### (ب) الوحدات المكونة للوزارة :

١. رئاسة الوزارة

(ج) الوحدات التي يشرف عليها الوزير :

١. ديوان الزكاة

٢. الصندوق القومي للتأمين الصحي

٣. المجلس القومي لرعاية الطفولة

٤. مركز الأطراف الصناعية

٥. المجلس القومي للسكان

٦. الصندوق القومي للمعاشات

٧. الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي

٨. مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين .

(ح) الوحدات التي يوجه سياستها الوزير :

١. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية .

**الهدف الاستراتيجي للوزارة :**

السعي لإقامة مجتمع الكفاية والمعرفة والعدالة الاجتماعية من خلال تزكية وتنمية المجتمع وتعزيز تكافله وحمايته وتقوية نسيجه الاجتماعي وترقية خصائص أهله وضمان مشاركتهم الفاعلة في مناحي الحياة كافة .

المحاور التي تهتم بها الوزارة كوزارة إتحادية - وموجز لما تم تنفيذه وفقاً

للخطة الخمسية ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ م .

## ١- محور وضع السياسات والاستراتيجيات : -

بمشاركة الجهات ذات العلاقة بالقطاعات والولايات ومنظمات المجتمع المدني بذلت الوزارة جهوداً مقدرة وتم وضع السياسات الآتية :

- السياسة القومية لتمكين المرأة
  - السياسة القومية للسكان
  - الاستراتيجية الوطنية للأسرة
  - الإستراتيجية الوطنية للطفولة
  - السياسة القومية للأيتام والأرامل
  - السياسة القومية للخدمة الاجتماعية المدرسية
  - السياسة القومية للمسنين
  - السياسة القومية للمعاقين
  - السياسات القومية للتوعية بالقضايا المجتمعية ومحاربة الظواهر السالبة
- ومثال لذلك الاستراتيجية الوطنية للأسرة التي وضعت بمشاركة فاعلة من الوزارات والقطاعات ذات العلاقة بالمركز ووزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لمدى عامين ، تم إجازتها - ووضع خطة خمسية لها انبثقت عنها خطط سنوية وضعت بعد تكوين لجنة وطنية للأسرة تضم الجهات الرسمية والطوعية ذات الصلة ، وقد بدأت الجهات في إرسال تقارير دورية عن عملها .. ويتم رفع تقارير سنوية على المستويات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية في بعض الأحيان .

- يتم تنفيذ العديد من الأنشطة مثل : اقتراح مشروعات القوانين ، عقد الورش التثويرية ، المبادرة بنماذج مشروعات ، متابعة إنفاذ هذه السياسات مع وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات ومع القطاعات ومنظمات المجتمع المدني .



## ٢- محور التنسيق والشراكة :

- للوزارة علاقات قوية مع الوزارات القطاعية العاملة في المجال الاجتماعي مثل وزارات التعليم ، الصحة ، وأقسام الجامعات العاملة في المجال .
- كما لها علاقات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في الشأن الاجتماعي ، وقامت الوزارة بالحث على تأسيس عدد من الشبكات الاجتماعية مثل شبكات المنظمات العاملة في مجال الأيتام - المعاقين - المرأة - الأسرة ، وتنظيم العديد من الأنشطة لتفعيل ومتابعة العمل .
- وتهتم الوزارة بتقوية العلاقة مع وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات وتبادل المعلومات والتجارب والوقوف على العمل في المجال ، كما لها علاقات متميزة على المستوى الخارجي كما يتبين في محور العمل الخارجي .
- تم تكوين مجالس تنسيقية على المستويات القيادية والفنية (الإدارات والوحدات) ولجان تنسيقية بالولايات مما يؤدي لتوحيد الرؤى حول أهداف الوزارة وكيفية تحقيقها .
- التطور الالكتروني والربط الشبكي للوزارة مما يعين في تبادل ونشر المعلومات .
- الحث على تكوين ومتابعة نشاط العديد من الشبكات الطوعية العاملة في المجال الاجتماعي والمشاركة المشتركة في المناشط .

## ٣- محور التدريب :

### المركز الاستراتيجي للتأهيل المجتمعي بالوزارة :

- إنتقل المركز من التدريب المباشر الى تدريب المدربين .
- توسع المركز في التأهيل المجتمعي لتعزيز تطبيق السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية مثل قضايا الفئات الاجتماعية التي تعني بالمرأة - الأيتام - المعاقين ..... الخ .

- تم تأسيس مراكز للتأهيل المجتمعي بعدد (٩) ولايات وتنفيذ أكثر من (٤٠) برنامج تدريبي .
- بدأ المركز بتقديم برامج تدريبية وتأهيلية عن طريق وسائل الإعلام بعد تدريب عدد من العاملين في هذه الوسائل عن دور الإعلام في التغيير الاجتماعي وقد وجدت البرامج قبولا من المواطنين .
- تم التنسيق للاستفادة من خبراء عاملين في المجال في مؤسسات رسمية ووطنية .

#### ٤- محور العمل الخارجي :-

#### الإدارة العامة للتعاون الخارجي :

- تهدف الإدارة لتعزيز التواصل الخارجي لتحقيق التنمية الاجتماعية .
- للإدارة علاقات مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولها عضوية في عدد من المنظمات واللجان على المستويات الدولية والإقليمية (الإفريقية والعربية) مثل لجنة وضع المرأة (نيويورك) - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا - لبنان) - منظمة الأسرة العربية (مصر) - منظمة المرأة العربية (مصر) ... إلخ .
- استجابة السودان لكل القرارات الصادرة من جامعة الدول العربية وإرسال التقارير الخاصة بها مثل تقرير الجهود المبذولة للحد من الفقر - تقارير عن الأسرة - الطفولة - الاحتفال بالأيام العربية .
- مساهمة جامعة الدول العربية في تمويل عدد من المشروعات التنموية مثل دعم مركز المعلومات - تأهيل المشردين - تنمية المرأة بمحلية عقيق بولاية البحر الأحمر .
- رفع تقارير سنوية للجان الإقليمية والدولية في مجال المرأة - الطفولة - السكان - الأشخاص ذوي الإعاقة ... إلخ .
- التتوير بالتشريعات والمكاسب التي تحققت للفئات التي ترعاها الوزارة .

• عقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول ووضع برامج تنفيذية لها لمزيد من التأهيل وتبادل الخبرات .

• نقل التجارب الرائدة مثل تجربة الزكاة - كفالة الأيتام ... الخ .

• وضع استراتيجيات وسياسات مشتركة .

• استضافة السودان لمؤتمر وزراء المؤتمر الإسلامي المعنيين بالطفولة .

• قيادة السودان للعديد من القضايا الاجتماعية والتصدي لما يناهز قيم

المجتمع على المستويين الإقليمي والدولي .

- موجز لبعض ما اشتملت عليه تقارير أداء وحدات الوزارة وإداراتها الأساسية

للفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩م والتي أعدت وفقاً للخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١١م التي

انبثقت عن الاستراتيجية ربع القرنية للوزارة (إضافة لما في المحاور الأربعة

لمهام الوزارة) .

- متابعة إنفاذ السياسة القومية لتمكين المرأة والاستراتيجية الوطنية للأسرة

والسياسات التي وضعتها الوزارة على مستوى المركز والولايات وبالتنسيق مع

منظمات المجتمع المدني .

- إنفاذ عدد من المشروعات لتنمية المرأة والإستمرار في المشروع القومي لتنمية

المرأة الريفية .

- متابعة انفاذ المشروع الشعبي لكفالة الأيتام وقد أدى المشروع إلى تحسين

أوضاع الكثير من الأسر واستقرارها وإشاعة روح التراحم والتكافل في المجتمع .

- إجازة قانون الطفل للعام ٢٠٠٩م وقانون المعاقين ، بجانب المصادقة على

الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة .

- متابعة إنفاذ اتفاقية حقوق الطفل بغرض حماية الطفولة وفقاً لما يتسق وقيم

وأعراف وقوانين المجتمع السوداني .

- ارتفاع التغطية السكانية للتأمين الصحي الى ٤٠% من السكان .
- مساهمة ديوان الزكاة والصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي في تعبئة الموارد وإيصالها لمستحقيها من الفقراء والمساكين والمعاشيين وغيرهم .....
- تغطية ديوان الزكاة للتأمين الصحي لأسر الشهداء والأيتام ومساهمته في تمويل محافظة المرأة مع مصرف الادخار ، ومشروعات المأوى وقوت العام ودعم المستشفيات والخلوي والمساعدات المالية ومشروعات خدمية وإنتاجية في مجال التعليم - الصحة - المياه - الزراعة .
- لقاءات صحفية وبرامج إعلامية لإدارة حوارات تستهدف تفعيل حركة المجتمع .
- التغطيات الإعلامية الواسعة لأنشطة وفعاليات الوزارة ووحداتها وبنها للتنوير وزيادة الوعي .
- عقد العديد من المنتديات وورش العمل والحوارات الإعلامية حول القضايا الاجتماعية .
- التنوير بالمسؤولية الاجتماعية للمجتمع والاستفادة من القطاع الخاص في رعاية وتمويل المشروعات الاجتماعية .
- حصول الصندوق القومي للمعاشات على شهادة المطابقة ISO في تطبيق نظام الجودة في عملياته الرئيسية .
- إستمرار توسيع مظلة الضمان الاجتماعي بزيادة اعداد المؤمن عليهم خاصة أصحاب العمل

- الاستثمار الامثل لاحتياطات الصندوق للمحافظة على اموال المؤمن عليهم .
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي (التأمين الاجتماعي - الصحي - المعاشات) .
- تطوير وتجديد الخدمات الطبية المقدمة للمؤمن عليهم .
- الإسناد الاجتماعي للمعاشيين بكفالة وعلاج وتقديم المساعدات الاجتماعية لهم وإفراد أسرهم .
- ارتفاع متوسط المعاشات للمعاشيين بعد عام ٢٠٠٤م مما ادى لتقريب الفارق بين المعاش والأجر .
- تنمية الوعي المصرفي والادخاري .
- مشروعات تمويل صغار المزارعين - المرأة - الرعاية .
- تمويل مشروعات زراعية كبرى بالتنسيق مع وزارة الزراعة مثل مشروع جبل مرة للتنمية الريفية والذي تستفيد منه (٥٠٠) أسرة عبر مصرف الادخار .
- تمويل البنى التحتية بالولايات مثل تشييد وصيانة المدارس والطرق وشبكات المياه وتوفير مُدخلات الإنتاج الزراعي ، والمعدات الطبية والأدوية .
- التوعية بأهمية التعداد السكاني بالمركز والولايات .
- إجازة دبلوم الأطراف الصناعية (نظام ثلاث سنوات) وتخريج الدفعة الأولى .
- تزويد المعاقين جسدياً بالأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية وتدريبهم على استخدامها .
- نشر وتعميق ثقافة العمل الحر لدى الخريجين ومجتمعاتهم .

- تدريب (تحويلي) وتشغيل عدد (٤٤,٥٣٣) ألف خريج وخريجة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ م. - التنسيق مع جامعات وجهات أكاديمية لإجراء دراسات في القضايا الاجتماعية .

- تطوير وتحسين مناهج المتابعة والتقييم من خلال التقارير الدورية المنتظمة .

- استمرار تأسيس فروع لوحدات الوزارة في الولايات .

- تطوير المكتبات الالكترونية والربط الشبكي لوحدات الوزارة وبناء قواعد المعلومات بوحدات الوزارة .

**\* المؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية على مستوى الولايات والمحليات**

**\* وزارة الشؤون الاجتماعية بولاية الخرطوم كمثال :**

تقوم الوزارة بوضع السياسات والتدريب ومتابعة التنفيذ والذي يتم عبر المحليات ، وتتمثل آليات التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في المراكز الاجتماعية متعددة الاغراض - والقوافل الثقافية والتوعوية .

وتتولى الوزارة تشييد وتأهيل وصيانة وتوفير المعينات لمراكز التنمية الاجتماعية بالمحليات والتي يبلغ عددها حالياً (١٢٠) مركزاً اجتماعياً فيها (٤٧) مركزاً يعمل بصورة فاعلة .

ويتم العمل بشراكة مع وزارات وجامعات وبنوك ومنظمات للمجتمع المدني ذات صلة منها جامعة الزعيم الأزهرى - وزارة الزراعة - الصحة - التعليم - بنك الأسرة - مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية - مؤسسة التنمية الاجتماعية ، وبدعم ومشاركة القيادة السياسية والمجتمع المحلي .

وتتمثل أنشطة المراكز في التغذية - الحاسوب - التفصيل والخياطة - الأعمال اليدوية - التدبير المنزلي - الإسعافات الأولية - بجانب التوعية الاجتماعية والصحية والثقافية والدينية لمحاربة العادات الضارة وترسيخ العادات الحميدة .

أما القوافل الثقافية فإنه يتم تسييرها لأرياف ولاية الخرطوم بالتنسيق مع مجلس الدعوة ومنظمات المجتمع المدني وبعض الجهات ذات الصلة بتنظيم من إدارة التوعية الاجتماعية بالوزارة .

كما اهتمت الوزارة بمشروعات الخريجين عبر بعض المراكز مثل حاضنة ابو حليلة ومن أنشطتها تربية الأبقار - الزراعة - الدواجن ... الخ .

تتابع الوزارة عمل المحليات عبر التقارير الدورية - الزيارات الميدانية ، وتتولى المحليات التعيين والمرتبات وتوفير ميزانية الأنشطة بالتنسيق مع اللجان الشعبية ومجالس الأمناء بالمحليات .

#### \* مؤسسة التنمية الاجتماعية : -

تم إنشاء المؤسسة عام ١٩٩٧م بموجب المرسوم الدستوري الثالث عشر كمؤسسة ذات شخصية إعتبارية تعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية بولاية الخرطوم ، بهدف تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية .

تقوم المؤسسة بالتنظيم المجتمعي من خلال تكوين الجمعيات القاعدية -التنمية من القاعدة- (تم تكوين اكثر من ٤٠٠ جمعية) والتدريب - وتمليك المشروعات الفردية والجماعية - كما تقوم بالتمويل المباشر للمشروعات الخدمية والإنتاجية .

يرتكز العمل على المحليات بالتركيز على المبادرات النابعة من المجتمع - وتنشيط المراكز الاجتماعية لتقوم بدورها في التدريب وفي دعم المشروعات الأساسية في المحلية - بجانب إجراء الدراسات والتنفيذ والمتابعة مع المستفيدين .  
تعمل المؤسسة بالتنسيق مع الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المحلي .

تم تقييم داخلي وخارجي لعمل المؤسسة عدة مرات واتضح تطور العمل ونجاح الجمعيات في تقديم الكثير من الخدمات المطلوبة لمُنْتسبِها ، وتبين ان الطلب على خدمات المؤسسة يفوق العرض كما يقل عدد الاسر المستفيدة عن الاسر المستهدفة ، وإتضح ان التمويل هو العامل الأساسي في عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف والخطط التي تضعها مما يتطلب زيادة التمويل والمزيد من التنسيق مع الجهات العاملة في المجال حتى تتمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية بالولاية .. وإستفادة الولايات الأخرى من هذه التجربة .

#### **\*تقييم وتقويم لعمل الوزارة الاتحادية : -**

بمعايشتي للعمل لعقود - ومتابعة واستطلاع آراء بعض العاملين في الوزارة - وبالرجوع لخطط وتقارير أداء وحدات وإدارات الوزارة أوجز ما يلي : -  
تستند الخطط السنوية لوحدة وإدارات الوزارة على مرجعيات أبرزها :

دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥م - المرسوم الجمهوري المحدد لاختصاصات الوزارة - ما جاء في الشرع وكريم الأعراف في الشأن الاجتماعي - الاستراتيجية ربع القرنية - الخطط الخمسية المجازة - الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي صادق عليها السودان .



كما تركز على تحليل للأوضاع لإبراز نقاط القوة والوقوف على الفرص المتاحة مثل تنامي وجود منظمات المجتمع المدني وتطوير عملها وشراكاتها - والتعرف على نقاط الضعف لمعالجتها ، ومعرفة التحديات والمهددات لمجابهتها .

- يتم تنفيذ الخطط الموضوعة بنسب معقولة .

- تتم متابعة تنفيذ الخطط من خلال آليات متعددة كالتقارير المنتظمة (الاسبوعية ، الشهرية ، ربع ونصف السنوية ، السنوية) والزيارات الميدانية ، والاجتماعات للإدارات والمجالس في مستوياتها الفنية والعليا (مجالس تنسيق للإدارات والوحدات ، مجلس الوكيل ، مجلس الوزيرة ، المجلس الاستشاري ، مجلس التنمية الإجتماعية .... الخ .

- يلاحظ وضع الوزارة للسياسات الاجتماعية والسعي لتطويرها ومتابعة تنفيذها والتواصل الخارجي لاتساق السياسات على المستويات العربية والإقليمية والدولية والسعي لتطوير القوانين والتشريعات في الشأن الاجتماعي .

- يتضح التطور في وضع وتنفيذ الخطط ومتابعة التنفيذ للوصول لأهداف الوزارة في التنمية الاجتماعية .

- الاهتمام بوجود مراكز متخصصة للمعلومات في العديد من الوحدات وبالربط الشبكي مع المركز القومي للمعلومات والوزارة مع الجهات ذات الصلة .

- ويتضح التطور في تعزيز العلاقات الخارجية مع الجهات في المجال .

\* وجود تحديات ومهددات تحد من الوصول للتنمية الاجتماعية المخطط لها وأبرزها :

١. الحاجة لوجود سياسة اجتماعية كلية تُبنى عليها السياسات الأخرى كالسياسة الاقتصادية .

٢. قلة المتخصصين في مهنة الخدمة الاجتماعية وخريجي علم الاجتماع في الوزارة وتدني إعتبارهم مما يؤثر في معالجة القضايا الاجتماعية ، ويتطلب ذلك الاعتبار الجاد لهذه المهنة وتقييم العاملين فيها .

٣. الفقر وافرزاته مثل تزايد اعداد المتسولين والمشردين والانحرافات المختلفة وما يتطلبه من معالجات مستمرة مثل مشروعات التمويل الأصغر ، التأهيل وزيادة الوعي .

٤. تزايد إحتياجات وتطلعات المواطنين والإلحاح لتلبيتها .

٥. الجوانب السالبة في الانفتاح العالمي مثل ما تبثه وسائل الإعلام والقنوات الفضائية ويؤثر على قيم وسلوك المواطنين خاصة الشباب والأطفال ومنها اغراءات الاستهلاك .

٦. الحاجة لوجود وصف وظيفي لكل وظيفة ومن يشغلها لتحديد المسئوليات والمحاسبة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

٧. وجود إشكاليات في التعيين والترقي وقلة إتاحة الفرص للتدرج والترقي خاصة للقيادات .

٨. الحاجة لمزيد من العدالة في توزيع فرص المشاركات الخارجية ، وتوسيع المشاركات

٩. وجود أعداد كبيرة من الخريجين دون عمل مما أدى للتدريب التحويلي .

١٠. ضعف هياكل بعض الإدارات بالنسبة لمهامها وحجم العمل مثل إدارة المرأة والأسرة والحاجة لترفيها .

١١. إفتقار بيئة العمل غالباً لما يحقق الرضا وضرورة المعالجة .

١٢. شح الميزانيات المخصصة للبرامج الاجتماعية .

١٣. الحاجة للمزيد من التنسيق على المستوى المركزي وبين الوزارة ووزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات .

١٤. ضعف الاهتمام بالبحوث والدراسات الاجتماعية وقلة الميزانيات التي تخصص لها ، ولا يخفي أهمية البحوث في تجديد المعلومات وتطوير متخذي القرار وتوجيه العاملين للمسار الصحيح ومن ثم تطوير العمل .

#### الخاتمة : -

لا تزال التنمية الاجتماعية تمثل تحدياً أساسياً أمام القائمين بأمرها في السودان ، فرغم سعي الحكومة لمؤسسية العمل وتطويره إلا أن العديد من التحديات ما زالت تحد من وصول التنمية الاجتماعية إلى الفئات والمجتمعات المستهدفة وعامة المواطنين الذين هم هدف التنمية ووسيلتها ، وقد تم وضع العديد من التوصيات التي تعين في الوصول للتنمية الاجتماعية المرجوة .

#### التوصيات : -

١. أهمية وضع سياسة اجتماعية كلية كجزء من السياسة العامة للدولة تنطلق من ايدولوجية المجتمع وتبنى عليها السياسات الاقتصادية والإعلامية .. ثم تنبثق عنها السياسات الاجتماعية النوعية التي تقود للرفاه الاجتماعي .

٢. ضرورة مراجعة سياسات التعليم ومناهجه لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل .
٣. الاهتمام بالمتخصصين في العمل الاجتماعي (علم الاجتماع - والخدمة الاجتماعية) واعتباره كمهنة ووضعهم في المكان المناسب لخبراتهم ، وتوحيد جهة تعيينهم وتدريبهم ، وأن تزخر الوزارة بالعلماء والخبراء والمستشارين من أهل التخصص .
٤. الحث على إعادة تكوين إتحاد قوي للأخصائيين الاجتماعيين .
٥. ضرورة إعتبار التدرج وفقاً لقوانين ولوائح الخدمة المدنية كأداة للتدريب والرضا الوظيفي .
٦. الحاجة للمزيد من المشاركات الخارجية في المجال وضرورة إستفادة كل الموظفين من الفرص حسب مستوى ونوع المشاركة .
٧. إيلاء التدريب في المجال وتبادل الخبرات مع الوزارات النظيرة بالولايات وخارج البلاد أهمية .
٨. ترفيع آليات وهياكل إدارات الأسرة وإدارات المرأة وان تعلق الأسرة باعتبار أهميتها وشمولها لبقية الفئات .
٩. أهمية وجود جهة عليا فاعلة تختص بمراقبة الهياكل والتعيين ومعالجة الخلل في الوقت المناسب .
١٠. الاهتمام بالدراسات والبحوث وتقوية الآلية المسؤولة عنها .
١١. إيلاء المزيد من الإهتمام للتنسيق على المستويات الثلاث ومع حكومة الجنوب وعلى المستوى الأفقي .
١٢. أهمية توسيع مظلة الحماية الاجتماعية حتى يضمن أي مواطن خاصة محدودي الدخل شموله بأحد نظم الضمان الاجتماعي (المعاشات - التأمين الاجتماعي - التأمين الصحي - الزكاة) .
١٣. تفعيل البرامج التنفيذية للاتفاقيات الثنائية خاصة في مجالات رفع القدرات والتدريب وتبادل الخبرات .
١٤. تقوية الاستثمارات وان يعود نفعها للمعاشيين .

١٥. مزيد من النشر لثقافة التنمية الاجتماعية والتعريف بآليات التنمية الاجتماعية وعملها في أوساط المستهدفين وعامة المواطنين .
١٦. أهمية التقييم الداخلي والخارجي المنتظم للعمل .
١٧. إعلاء المصالح العليا للوطن والمواطنين فوق المصالح الأدنى .
١٨. الحاجة لإجراء دراسة علمية شاملة لمؤسسات التنمية الاجتماعية في السودان

## المراجع : -

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أبوبكر الجزائري - منهاج المسلم - دار الجيل - بيروت - ١٩٧٩ م .
- ٣- قباري محمد إسماعيل - علم الاجتماع الحضري - منشأة المعارف بالإسكندرية - ١٩٨٥ .
- ٤- ماجد حسن صبيح ومسلم فايز ابوحلو - مدخل الى التخطيط والتنمية الاجتماعية - الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد - ٢٠١٠ م .
- ٥- محمد الحسن بريمة - التنمية المستدامة - مركز التنوير المعرفي - ٢٠٠٤ م .
- ٦- مسعد الفاروق محمد حمودة - التنمية الاجتماعية - مصر - ٢٠٠١ م
- ٧- نبيل محمد توفيق السمالوطي - قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماعي المعاصر - مصر - ١٩٨٩ م
- ٨- وداد إبراهيم حسن خليل - دور المنظمات الطوعية في التنمية الاجتماعية في السودان - الخرطوم - ١٩٩٦ م
- ٩- تقارير وحدات وادارات وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل للاعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ / الادارة العامة للتخطيط والسياسات والمعلومات - ٢٠١٠ م .
- ١٠-تقرير ورشة عمل التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية - الخرطوم - ٢٠٠٧ م
- ١١-تقارير ووثائق عن مؤسسة التنمية الاجتماعية - المؤسسة
- ١٢-مؤسسة التنمية الاجتماعية (الواقع والمستقبل) دراسة تقييمية - المؤسسة - ٢٠٠٤ م
- ١٣-مقابلة مدير إدارة التنمية الاجتماعية - ولاية الخرطوم - يونيو - ٢٠١٠ م
- ١٤-مقابلة مدير مؤسسة التنمية الاجتماعية - الخرطوم - يونيو - ٢٠١٠ م .
- ١٥-مقابلات مع عدد من القيادات والعاملين بالوزارة .

وبالله التوفيق ،،،